JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ
العدد الخامس والعشرون
(٨٧) (١٠٢)

القواعد الصرفيّة الكليّة في شرح التلمسانيّ على لاميّة الأفعال لابن مالك (عرض وتحليل)

آيّة حاكم جادر أ.د. جمانة عبد المهديّ جاسم
كليّة التّربية للعلوم الإنسانيّة/جامعة واسط
std20222023ajader@uowasit.edu.iq jumana@uowasit.edu.iq

المستلخص:

يُعدُّ علم الصرف من أهمّ علوم العربية، وإليه يحتاج أهل العربية أشدّ حاجة، فهو ميزان العربية وبه يُعرف أصول الكلام من الزوائد الداخلة عليه، ولا يُعرف الاشتقاق إلا به ، ويجب على كل باحث الإلمام بقواعده الصرفية الكلية وفهمها، ويقصد بها في اصطلاح الصرفيّين: الحكم الكلي الذي يندرج تحته أمور جزئية، وهذه القاعدة مستندة إلى دليل من أدلة النحو والصرف.وحظيت لامية الأفعال لابن مالك (٦٧٢هـ) بشروح كثيرة، من بين هذه الشروح: شرح التلمساني (ت: ٨٧١هـ) .

الكلمات المفتاحية: ابن مالك، الصرف، التلمسانيّ.

The general morphological rules in Al-Tilimsani's explanation of Ibn Malik's Lamiyat Al-Af'al
(presentation and analysis)

Aya Hakim jader Jumana Abdul Mahdi Jassim

College of Education for Human Sciences / the University of Wasit
std20222023ajader@uowasit.edu.iq jumana@uowasit.edu.iq

Abstract:

Morphology is one of the most important sciences of Arabic, and Arabic speakers need it most, as it is the scale of Arabic and through it the origins of speech are known from the additions that enter into it, and derivation is not known except through it, and every researcher must be familiar with its general morphological rules and understand them, and in the terminology of

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

morphologists it means the general rule under which partial matters fall, and this rule is based on evidence from the evidence of grammar and morphology. The Lamiyat al-Af'al by Ibn Malik (d. 672 AH) has received many commentaries, among these commentaries is the commentary of al-Tilimsani (d. 871 AH .(

Keywords:Ibn Malik, Al-Sarf, Al-Tilmisani.

المقدمة:

حظيّت لاميّة الأفعال لابن مالك(٦٧٢هـ) بشروح كثيرة، من هذه الشروح: شرح التلمسانيّ(ت٨٧١هـ) المسمى: تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لاميّة الأفعال، وهذا البحث يتناول القواعد الصرفيّة الكليّة في هذا الشرح.وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة ومبحثين، فأما المبحث الأول فعنوانه: القواعد الصرفيّة الكليّة للأفعال المجردة والمزيدة، المطلب الأول: القواعد الصرفيّة الكليّة للأفعال الثلاثية.المطلب الثاني: القواعد الصرفيّة الكليّة للأفعال المزيدة.وأما المبحث الثاني فعنوانه: القواعد الصرفيّة الكليّة للأسماء، المطلب الأول: القواعد الصرفيّة الكليّة لأبنية المصادر.المطلب الثاني:القواعد الصرفيّة الكليّة للمشتقات من الأسماء.وأمّا المنهج الذي سرت عليه في هذا البحث فهو: المنهج الوصفيّ التحليليّ الذي لا يكتفي بوصف القاعدة فقط، بل يعمد إلى تحليلها وسبر أغوارها.

المبحث الأول: القواعد الصرفيّة الكليّة للأفعال المجردة والمزيدة.

●المطلب الأول: القواعد الصرفيّة الكليّة للأفعال الثلاثية المجردة الصحيحة من القواعد الصرفيّة الكليّة

في ذلك: مجيء المضارع من فعُل على صورة واحدة. هذه قاعدة صرفية كلية ذكرها ابن مالك في لامية الأفعال، ونص عليها، فقال:

والضمَّ منْ فعُلَ الزمْ فِي المُضارعِ وافْ

تحْ موْضعَ الكسْرِ في المبني من فَعِلا

(ابن مالك،: ١٩٨٠:٥١) والأفعال الصحيحة تنقسم على صحيح سالم، والصحيح المهموز، والصحيح المضعّف (ينظر،زيدان،٢٠١٠:٢٧٢) يقول التلمسانيّ وهو ينص على هذه القاعدة الصرفيّة الكليّة:" قلت–والله ربنا المستعان وعليه التكلان: هذا مما ينحصر، ولا يكاد ينكسر. فـ" الفعُل" مطلقا معتلًّا، أو صحيحا، أو مضاعفا لا يكون مستقبله إلا مضموما، وشذّ من ذلك: كُدتَ

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

تكَاد، ودُمْتَ تَدَام، ومُتَّ تَمَات، وحُدتَ تَحَاد، ولبُبْتَ تلَبُّ وقيل في كل هذا: إنه من تداخل اللغات ...." (التلمساني، ٢٠١٧: ١٤٧) فحمل التلمساني الأفعال التي خالفت هذه القاعدة الصرفية الكلية على أحد أمرين: الشذوذ، أو تداخل اللغات، فيكون الماضي من لغة، والمضارع من لغة أخرى، ثم أشار الى العلة التي من أجلها لزم "فعُل" بابًا واحدًا في المضارع، فقال:" واعلم أنهم إنما سلكوا بـ" فعُل" طريقة واحدة؛ لأنهم خصوه بالمعنى الذي لا يفارق، وهو ما كان مطبوعا عليه، وما هو قائم به، نحو: كرُمَ ولؤُم، أو كمطبوع عليه نحو: فَقُه، وخَطُب، وشَعُر، أو شبيها بالمطبوع، نحو جنُب، شبهوه بـ" نجُس"(التلمساني،١٤٨:١٤٧،٢٠١٧). فالمتأمل في كلام التلمساني يراه قد نصّ على هذه القاعدة الصرفية الكلية بقوله: "هذا مما ينحصر، ولا يكاد ينكسر"(التلمساني، ١٤٧:٢٠١٧) أي: إنها مطردة، والاطراد كما تقدم شرط من شروط القاعدة الصرفية الكلية؛ حتى يصدق هذا الضابط وذلك الأصل على الجزئيات جميعها التي تنضوي تحته.

ويراه كذلك قد نصّ على ما جاء شاذا مخالفا لهذه القاعدة الصرفية الكلية، إذ ذكر خمسة أفعال خالفت هذه القاعدة الصرفية الكلية، فلم يأت المضارع من (فعُل) على يفعُل بضم العين، بل جاء بفتح العين، وحمل هذه الأفعال على أحد أمرين: الشذوذ ومخالفة القاعدة الصرفية الكلية، أو تداخل اللغات، والشاذ والقليل والنادر لا يقدح في اطراد القاعدة الصرفية الكلية.

وبالنظر في بعض شروح اللامية التي سبقته نجد ابن الناظم (ت:٦٨٦هـ) في شرحه على لامية أبيه ينص على هذه القاعدة الصرفية الكلية ويذكرها، قال: "بناء المضارع من "فعُل" على يفعُل بضم العين فيهما، نحو: شَرُف- يَشْرُف، وظَرُف - يظْرُف ، ولم يجئ على غير ذلك" (ابن الناظم،٢٩:٢٠٠٦) كما نصَّ بحرق (٩٣٠هـ) في شرحه على هذه القاعدة الصرفية الكلية، فقال شارحا قول الناظم المتقدم:" أي: والزم ضمة العين التي في فعُل المضموم في مضارعه أيضاً، فنقول في كرُم: يُكرِمُ، وفي شرُف يشرُفُ، وهكذا سائر الأمثلة السابقة وغيرها، ولم يشذ من ذلك شيء أصلاً إلا ما جاء على تداخل اللغتين" (بحرق، ٦٠:١٩٣٩) وهذا يدل على أن التلمساني وافقه في ذلك.

وعند دراسة هذه القاعدة الصرفية الكلية أقول: الأصل في الفعل الثلاثي المجرد أن تختلف حركة عينه في الماضي والمضارع، قال ابن عصفور (ت:٦٩٦هـ):" وأمَّا المضارعات فالمَقِيس منها أن يجيء مضارعُ "فَعُلَ" أبدًا على "يَفْعُلُ" بضمّ العين كالماضي، نحو: ظَرُفَ يَظرُفُ وشَرُفَ يَشرُفُ. ومضارعُ "فَعِلَ" على "يَفْعَلُ" بفتح العين، نحو: شَرِبَ يشرَبُ وحَذِرَ يحذَرُ" (ابن عصفور،١١٩:١٩٩٦) غير أنه خولف هذا الأصل في باب (فَعُل)، فاتفقت فيه حركة العين في

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

الماضي والمضارع، وسرُّ ذلك أن هذه الأفعال لزمت ضربا واحدا من المعاني وهو أفعال الطبائع والسجايا، فلزمت لأجل ذلك بابا واحدا في البناء، وهو ما يشير إليه قول سيبويه(ت :١٨٥هـ) : "باب أيضاً في الخصال التي تكون في الأشياء، أما ما كان حسناً أو قبحاً؛ فإنه مما يبنى فعله على فعُل يفعُل..." (سيبويه،١٤١٤هـ:٤/٢٨)وهذا ما أشار إليه ناظر الجيش(ت:٧٧٨هـ) بشيء من التفصيل والتوضيح فقال: "فالأصل في هذه الأفعال: أن يقصد بها معان غير متجددة ولا زائدة كجودة المطبوع على الجودة، ورداءة المطبوع على الرّداءة، أو معان متجددة ثابتة كفصاحة المتعلّم الفصاحة، وحلم المتعوّد الحلم، ومن الأول: بعُد الشّيء و (قرُب) إذا كان – القرب والبعد غير متجددين ولا زائلين، كبعد ما بين المتضادين، وقرب ما بين المتماثلين، فإذا أسند (بعُد) إلى ذي بعد حادث، و(قرُب) إلى ذي قرب حادث؛ فلشبههما بلازمي البعد والقرب كقولك: بعدت بعد ما قربت، وقربت بعد ما بعدت. ومن المستعمل لمعنى ثابت بعد التجدّد: فقُه الرّجلُ، إذا صار الفقه له طبعا، وشعُر إذا صار قول الشعر له طبعًا، وخَطُب إذا صار إنشاء الخطب له طبعًا" (ناظر الجيش، د.ط(٨/٣٧٠٧،٣٧٠٨)،وذهب التفتازاني (ت:٧٩٣هـ) إلى أن الضم في الماضي والمضارع في هذا الباب إنما هو من التناسب بين الألفاظ والمعاني؛ حيث اختاروا لهذا الباب الدال على الصفات اللازمة أثقل الحركات وهي الضمة، قال:" وإن كان ماضيه على وزن(فَعُلَ) مضموم العين فمضارعه يفعُلُ بضم العين، نحو: حسُن يحسُن، وأخواته؛ لأن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل إلا بانضمام الشفتين؛ رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها..." (التفتازاني،١٩٩٧:٧) هذا هو الأصل فيما كان على (فعُل) ، فإن جاء شيء مخالف لهذه القاعدة الصرفية الكلية فهو محمول على الشذوذ أو تداخل اللغات.

والمراد بتداخل اللغات: أن يؤخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى، فيركب منهما لغة ثالثة، قال ابن يعيش (ت:٦٤٣هـ):"والمراد بتداخُل اللغات أن قومًا يقولون: "فَضَلَ" بالفتح "يَفْضُلُ" بالضمّ، وقومًا يقولون: "فَضِلَ" بالكسر "يَفْضَلُ" بالفتح. ثمّ كثُر ذلك حتى استُعمل مضارع هذه اللغة مع ماضي اللغة الأخُرى، لا أن ذلك أصلٌ في اللغة" (ابن يعيش٤٣٠،٢٠٠١/٤). وترى الباحثة أنّ حمل هذه الأفعال على تداخل اللغات أولى من حملها على الشذوذ، وهو ما ذهب إليه من قبل ابن جني(ت:٣٩٢هـ) ورجحه (ينظر: ابن جني، ١٩٥٤:٣٧٦/١)

المطلب الثاني: القواعد الصرفية الكلية للأفعال المزيدة

من القواعد الصرفية الكلية في ذلك: افْعَلَّ بناء لازم لا يتعدى أبدا، ولا يصاغ غالبا إلا للألوان،

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

أوالعيب الحسيّ (للمزيد من القواعد الكلية الصرفية المتعلقة بالفعل المزيد (ينظر: التلمساني،٣٠٥،٢٩٥،٢٥٧:٢٠١٧) نص ابن مالك على هذه القاعدة الصرفية الكلية، قال:

وافعَلَّ ذَا ألفٍ فِي الْحشْوِ رابعةٍ

وعارِيًا وكَذاكَ اهْبيَّخَ اعْتدلَا(ابن عقيل،١٥٨:١٩٨٠)

يشير ابن مالك – رحمه الله– إلى ثلاثة أبنية من أبنية الثلاثي المزيد: افعَالَّ، وافْعلَّ، وافعيَّلَ الذي اكتفى فيه بإيراد المثال عن ذكر وزنه التصريفي .

وما يهمنا هنا هو ثاني هذه الأبنية: افْعَلَّ، وهو بناء من أبنية الثلاثي المزيد بحرفين: همزة الوصل في أوله، وتضعيف اللام في آخره ، قال التلمساني: "وهو بناء لازم ، ولا يصاغ غالبا إلا للون أو للعيب الحسي"(التلمساني، ٢٠١٧ :٢٦٠) وذكر في موضع آخر الفرق بين (افعَلَّ) و(افْعالَّ) فقال:" وتزاد الألف في (افْعلَّ) بعد العين، وإليه أشار بقوله: رابعة؛ لإفهام العروض،كـ (اصْفارَّ) إذا كانت له صفرة لا تثبت كصفرة الوجل"(التلمساني، ٢٠١٧ :٢٦٢) فالفرق بين (افْعلَّ) و(افْعَالَّ) الدالين على لون: أن (افْعالَّ) يدل على اللون العارض، أما (افْعَلَّ) فيدل على اللون غير العارض .

وبالرجوع إلى شروح اللامية نجد غير واحد منهم قد نصّ على هذه القاعدة الصرفيّة الكليّة، قال ابن الناظم (ت:٦٨٦هـ) شارحًا قول أبيه:" ومنها–أي: من أبنية الفعل المزيد–: افْعَالّ بألف رابعة، نحو: احمَارَّ الشيْءُ إذا كانت له حمرة لا تثبت، يقال: فلانٌ يحْمَارُّ تارةً ويصْفَارُّ أخرى.

وافْعَلَّ بلا ألف، نحو: احمرَّ الشيءُ: إذا كانت حمرته ثابتة لا تتغير" (ابن الناظم،٤٢:٢٠٠٦)،فابن الناظم في هذا النص المتقدم، نص على الوزنين من أبنية الزيادة–افعَالَّ، وافْعَلَّ– وبين الفرق بينهما، ومثل لكل واحد منهما، لكنه لم ينصّ على لزوم كل منهما .

وقال بحرق(ت:٩٣٠هـ):"أي ومنها: افعالَّ؛ بزيادة همزة الوصل وألف رابعة بين الألف واللام المضعفة، وكذا افْعَلَّ عارياً منها، وهما للألوان نحو: احْمارَّ واصفار، وكذا احمرَّ واصفرَّ لونه".(بحرق،١٤٠:١٩٩٣) وقال حمد بن محمد الرائقي (ت:١٢٥٠هـ):" أَي وَمِنْهَا اِفْعَالَّ: بِزِيَادَة همزَة الْوَصْل، وَألف رَابِعَة بَين الْعين وَاللَّام المضعّفة. وكَذا افعلَّ: عَارِيا عَن الْألف وهما للألوان (احْمَارَّ) و (اصْفَارَّ) وَكَذَا (احْمَرَّ) و (اصْفَرَّ لَونه)، وَالْفرق بَينهمَا أَن (افْعَالَّ) صَاحِبَة الْألف يكون للون غير ثابتٍ يُقَال: جَعَلَ يَحْمَارُّ مرّةً، ويَصْفَارُّ أخرى، و (افعَلَّ) للّون الثَّابِت، وَلَا يكون كل مِنْهُمَا إِلَّا لَازِما" (الرائقي،١٤١٨هـ:٢٤١).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

وبدراسة هذه القاعدة الصرفية الكلية نجدها تنصُّ على وزن من أوزان الثلاثي المزيد، هو(افْعلَّ) وتشير إلى الغالب في معناه، وهو الدلالة على اللون أو العيب الحسي، وتنصُّ كذلك على أنه من الأفعال اللازمة التي لا تتعدى أبدا. وقد نص على هذه القاعدة الصرفية الكلية كثير من الصرفيين، فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت:١٧٥هـ) ينصُّ على هذين البناءين من أبنية الزيادة، ويبين الفرق بينهما، قال:" الحُمْرة : لَوْنُ الأَحمْرَ تقول : قد احمرَّ الشيء احمِراراً إذا لَزِمَ لونَه فلم يَتَغَيَّرْ من حالٍ إلى حال واحمارَّ يَحمارُّ احميراراً إذا كان عَرَضاً حادثاً لا يثْبتُ كقولك : جَعَلَ يَحمارُّ مَرَّةً ويَصفارُّ مرّةً" (الخليل(ح م ر)٣/٢٢٦:٢٢٧) .فكلامه يستفاد منه أن كلا الوزنين يدلان على اللون، وأن (افْعالَّ) يدل على اللون العارض غير الثابت، أما (افْعَلَّ) فيدل على اللون الثابت غير العارض، ولم يبين الخليل في هذا النص أي الوزنين أصل وأيهما فرع عنه، وهو ما بينه صاحب الكتاب(ت:١٨٠هـ) وذكره، قال:" وقد يستغنى بـ (افْعالَّ) عن فعِل وفعُل، وذلك نحو: ازْراقَّ واخْضارَّ واصْفارَّ واحْمارَّ واشْرابَّ وابْياضَّ، واسْوادَّ واسْودَّ وابْيضَّ واخضَرَّ واحْمرَّ واصْفرَّ أكثر في كلامهم؛ لأنه كثر فحذفوه، والأصل ذلك".(سيبويه،٢٦:١٩٨٨/٤)

فجمع – رحمه الله– في كلامه بن (افْعالَّ وافْعلَّ) وذكر أنهما يدلان على الألوان، وأن الأصل منهما(افْعالَّ) بالألف، و(افْعلَّ) فرع منه، غير أنه أكثر في كلام العرب ؛ لخفته، قال السيرافي(ت:٣٨٥هـ) شارحا كلامه ومفسرا:" يعني الأصل افْعالَّ وهو احْمارَّ واسْوادَّ، ثم خفف فقالوا: احْمَرّ واسودَّ والمخفف الذي ذكره أكثر في الكلام" .(السيرافي،٤١٤:٢٠٠٨/٤)، فسيبويه هنا تابع لمذهب شيخه الخليل الذي ذهب _أيضا– إلى أن (افْعلَّ) مقصور من (افعالّ) وفرع منه(ينظر: ابن عصفور،١٣٢:١٩٦٦).

وممن ذهب إلى ذلك – أيضا– ابن جني.(ينظر: ابن جني،٨٠:١٩٥٤/١) ثم أشار إلى حكمه من حيث اللزوم والتعدي، فقال:" و(افْعلَّ) أيضا لا يتعدى، كما أن (افْعالّ) كذلك، والإدغام واجب فيه، كما أن (افْعالَّ) كذلك، لا فرق بينهما في هذا الموضع" (ابن جني،٨١:١٩٥٤/١) فقوله: افعَلَّ مقصور من افْعَالَّ إشارة إلى أنه مأخوذ منه، وفرع عنه، وأراد بـ(مقصور) أنه حذفت منه الألف، فصار(افعَلَّ). ونص على ذلك –أيضا– ابن عصفور(ت:٦٦٩هـ) قال: " افْعالَّ: ولا يكون متعدِّيًا. وأكثرُ ما صِيغَ للألوان، نحو قولك: اشْهَابَّ واسْوَادَّ وابيَاضَّ واذْهامَّ. وقد قالوا: املاسَّ واضرابَّ، وليسا من اللون. افعَلَّ: هو مقصورٌ من "افعالَّ" لطول الكلمة، ومعناها كمعناها، بدليل أنه ليس شيء من "افعَلَّ" إلَّا يُقال فيه "افعالَّ". إلَّا أنه قد تَقِلُّ إحدى اللغتين في شيء، وتكثر الأُخرى؛ ألا ترى أنَّ طَرْحَ

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

الألف من: احمَرَّ واصفَرَّ وابيَضَّ واسوَدَّ، أكثرُ، وإثباتَها في اشهابَّ وادهامَّ، واكهابَّ" (ابن عصفور،١٩٦٦:١٣٢) وبعد هذا العرض يظهر اتفاق الصرفيين على أن (افْعلَّ) و(افْعالَّ) من أبنية الثلاثي المزيد، الأول مزيد بثلاثة أحرف، والثاني مزيد بحرفين، وأن الوزنين كليهما مبنيان، وأن الغالب فيهما الدلالة على اللون والعيب الحسي، وأن (افْعلَّ) مقصور من (افْعَالَّ)، وأن الوزنين جميعا لازمان لا يتعديان إلى المفعول به.

المبحث الثاني: القواعد الصرفية الكلية لتصريف الأسماء.

المطلب الأول: القواعد الصرفية الكلية لأبنية المصادر.

من القواعد الكلية في ذلك: فِعَالة تَطَّرِد في الحرف والولايات: (للمزيد من القواعد الصرفية الكلية المتعلقة بأبنية المصادر ينظر: (صديق، ٤٣٢، ٤٥١، ٤١٠: ٢٠١٢).نصَّ ابن مالك –رحمه الله– على هذه القاعدة الصرفية الكلية في باب أبنية المصادر، قال ابن مالك:

فَعَالَة لخصالٍ والفعالةَ دعْ

لحِرْفةٍ أو ولايَةٍ ولا تهلَا(ابن مالك،١٩٨٠:٣١٠)

وفي شرح هذا البيت قال التلمساني:" وقوله: والفِعَالة دع... إلى آخره، يعني أن (فعالة) يطرد في الحرف والولايات، نحو: النِّجارة، والكِتابة، والخِياطة، والحِياكة، والسِّفارة. سفر بين القوم: أصلح. والإمارة، والولاية، والسعاية، والخفارة" (التلمساني، ٢٠١٧ :٤١٨)، فالتلمسانيّ في هذا النص المتقدم، ينصُّ على قاعدة صرفية كلية، تخصُّ مجيء المصدر مما دل على حرفة أو ولاية من الفعل اللازم الذي على وزن (فعِل)، ومثَّل لكل واحد منها، فمثل للحرف بأربعة أمثلة، ومثل للولايات بخمسة أمثلة أخرى. وبالرجوع إلى بعض شروح اللامية الأخرى، نجد ابن الناظم(ت:٦٨٦هـ) قد نص على هذه القاعدة الصرفية الكلية، ومثل للمصدر الدال على حرفة الذي جاء على فِعَالة بثلاثة أمثلة، ومثل لما دل على ولاية بأربعة أمثلة (ينظر: ابن الناظم،٦٨، ٦٧: ٢٠٠٦).وأما بحرق (ت:٩٣٠هـ) فتجده هو الآخر قد نصَّ على هذه القاعدة الصرفية الكلية، ومثل لها، غير أنه اكتفي في التمثيل لهذه القاعدة بثلاثة أمثلة فقط، فابن الناظم والتلمساني أكثر منه تمثيلا. (ينظر: بحرق،١٩٩٣:١٨٨).

وعند دراسة هذه القاعدة الصرفية الكلية التي تنصُّ على مجيء المصدر على (فعالة) مما دل على حرفة أو ولاية نجدها مما ذكره الصرفيون السابقون على التلمساني، فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧١هـ) وقعت منه إشارة إلى ذلك، فقال:" واللِّئالة حرفةُ اللَّئّال وصنعته كسائر الصناعات، نحو: السِّراجة والحياكة" (الخليل، (د.ط): ٣٥٥/٨)، ففي كلامه هذا إشارة إلى أن حقّ

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

المصدر مما دلَّ على حرفة أو مهنة أن يأتي على (فِعَالَة) ومثل لذلك: بـ(اللِّئَالَة، والسِّراجَة والحِيَاكَة) وكلها دالة على حرفة وصنعة .

كما وقع في كلام سيبويه(ت:١٨٠هـ) ما يدل على أن قياس المصدر إنْ دلَّ على ولاية أن يأتي على فعالة، قال:" وأما الوِكَالَة والوِصَايَةُ والجِرَايَة ونحوهن فإنما شبهن بالولاية؛ لأن معناهن القيام بالشيء. وعليه: الخِلافَة والإمَارة والنِّكَابة ابن منظور:" وقال الليث: وَقَالَ اللَّيْثُ: مَنْكِبُ الْقَوْمِ رأْسُ العُرَفاءِ، عَلَى كَذَا وَكَذَا عَرِيفًا مَنْكِبٌ، وَيُقَالُ لَهُ: النِّكابةُ فِي قَوْمِهِ" (ابن منظور،١٤١٤هـ: ١/٧٧٢)، والعِرَافَة، وإنما أردت أن تخبر بالولاية. ومثل ذلك الإيالة، والعِياسة" جاء في اللسان:" وعاسَ مالَه عَوْساً وعِيَاسة وساسَة سِياسَة: أَحسن القِيام عَلَيْهِ" (ابن منظور،١٤١٤هـ: ٦/١٥١)، والسِّيَاسة. وقد قالوا: العوس" (سيبويه، ٤:١٤٠٨/١١).

فجعل مصادر ما دلّ على ولاية، أو ما يشبه الولاية على فِعَالَة، ثم أشار إلى المصادر الدالة على حرفة أو مهنة، فقال:" وقالوا: التجارة والخياطة والقصابة، وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي يليها، فصار بمنزلة الوكالة، وكذلك السِّعاية، إنما أخبر بولايته كأنه جعله الأمر الذي يقوم به" (سيبويه،١٤٠٨: ٤/١١)، فجمع بين المصادر الدالة على ولاية أو شبه ولاية، والمصادر الدالة على حرفة في مجيئهما على (فِعَالة) ولم يخصَّ ذلك بباب معيّن من أبواب الأفعال، وهذا ما ذهب إليه الرضي (ت:٦٨١هـ) ووافقه عليه (ينظر: الرضي، (د.ط):١/١٥٣).

وسمّى ابن مالك في التسهيل الولايات شبه الحِرَف، قال:" والغالب أن يعني بفَعالة وفُعولة المعاني الثابتة، وبفِعالة الحرف وشبهها" (ابن عقيل،١٩٨٠: ٣/٤٦٩) ثم فسّر كلامه الذي أجمله، وبين المراد بشبه الحرف فقال:" وقصد الحرف بفِعالة كالنجارة والخِياطَة والنِّسَاجة والحِيَاكة والصنَاعة والحِرَاثة والفِلَاحة والكِتَابة. والمراد بشبه الحِرَف الولايات كالإمَارة والعِرَافة والوِزارَة والنِّقابَة" (ابن عقيل،١٩٨٠: ٣/٤٦٩). هذا وقد نصّ غير واحد من الصرفيين على أن هذه المصادر قد سمع فيها فتح أوائلها، قال السيرافي (ت:٣٦٨هـ):" وفتحوا الأول في بعض ذلك، قالوا: الوِكالة والوَكالة، والجِراية والجَراية وهي الوِكالة، والوِلاية والوَلاية، والدِّلَالة والدَّلَالة" (السيرافي،٤٠٥:٢٠٠٨/٤) وأشار إلى ذلك أيضا: ابن الأثير(ت:٦٠٦هـ)(٢/٤٧٣) والرضي:(ت:٦٨٦هـ)(١/١٥٣).

وتأسيسا على ما سبق أرى أن مجيء المصدر على (فِعَالَة) مما دل على حرفة أو صناعة غالب في كل بناء من أبنية الأفعال، وليس خاصًّا ببناء واحد فقط هو(فِعِل)، وهذا ما يشير إليه تمثيل التلمسانيّ، ونصّ عليه الرضي صراحة، ووقع في كلام صاحب الكتاب تلميحا لا تصريحا.

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م/١٤٤٦هـ

المطلب الثاني: القواعد الكلية الصرفية للمشتقات من الأسماء للمزيد من القواعد الكلية المتعلقة بالمشتقات من الأسماء(ينظر:التلمساني،٣٩٥،٣٩٠،٣٨٣،٣٧٣:٢٠١٧) من القواعد الكلية في ذلك: مجيء اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثيّ.

أشار ابن مالك – رحمه الله– إلى هذه القاعدة الصرفية الكلّية، ونصّ عليها في لامية الأفعال،قال

وباسمِ فاعلٍ غير ذي الثلاثةِ جئْ

ميمٌ تُضَمُّ وإن ما قبلَ آخِرِهِ

وزنَ المُضَارِعِ لكنْ أولًا جُعِلَا

فتحتَ صارَ اسْمَ مفعُولٍ وقدْ حصَلَا

(ابن عقيل،٥٩،٥٨:١٩٨٠) قال: "اسم الفاعل من غير الثلاثيّ جار على أسلوب واحد، لم يتوسَّعوا فيه كما توسَّعوا في الثلاثي، وذلك– والله أعلم استثقالا له.

ويندرج في غير الثلاثيّ الرباعيّ والخماسيّ والسداسيّ، فإذا أردت صوغ الوصف من هذا النوع فهو على زنة المضارع، إلّا أنّك تزيل حرف المضارعة، وتجعل عوضه ميما مضمومة. ولا بدّ مع ذلك من كسر ما قبل الآخر، كسر في المضارع، أو فتح" (التلمساني، ٢٠١٧ :٣٨٣)، فالتلمسانيّ– رحمه الله– في هذا النصِّ المتقدِّم يفسّر كلام الناظم، وينصُّ على هذه القاعدة الصرفية الكلية ، ويستفاد من قوله :" اسم الفاعل من غير الثلاثي جار على أسلوب واحد " أن هذه قاعدة صرفية كلية صادقة على كل الجزئيات التي يصدق عليها هذا الضابط. كما أفادنا أن غير الثلاثيِّ يندرج تحته: الرباعيُّ المجرد والمزيد، والخماسيُّ، والسداسيُّ.

ومما يؤخذ على التلمسانيّ هنا: أنه لم يستدلّ على هذه القاعدة الصرفية الكلية، ولم يمثِّل لها، فأرسلها هكذا من غير دليل ولا بينة، ولا شك أن للاستدلال أو التمثيل دورا عظيما في تثبيت القاعدة في نفوس الدارسين والباحثين.

وبالرجوع إلى بعض شروح اللامية نجد ابن الناظم(ت:٦٨٦هـ) ينصُّ على هذه القاعدة الصرفية الكلية، كما فعل التلمساني، لكنه مثل لهذه القاعدة الصرفية الكلية بأربعة أمثلة تنوعت بين الرباعيّ المجرد والمزيد والخماسيّ (ينظر: ابن الناظم، ٢٠٠٦:٥٨)، وفاته التمثيل للسداسيّ كاستغْفَرَ، واستخْرَجَ، فتمثيله على هذا لم يكن مستوعبا لتفاصيل القاعدة الصرفية كلها.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

أما بحرق (ت ٩٣٠هـ) فقد نصّ أيضا على هذه القاعدة الصرفية الكلية كما فعل ابن الناظم والتلمساني، ومثل لها بأربعة أمثلة، كابن الناظم تماما، لكن تمثيله أحاط بتفاصيل القاعدة الصرفية الكلية كلها؛ إذ شمل التمثيل الرباعي مجردا ومزيدا، والخماسي، والسداسي، ومثّل لهاب(استخرج). (ينظر: بحرق، ١٩٩٣:١٧٢). وأما أطفيش فهو متفق مع من تقدمه من شراح اللامية في النصّ على هذه القاعدة الصرفيّة الكليّة، وذكرها، ومتّفق مع التلمسانيّ خاصّة في عدم التمثيل لها، لكنه خالفهم جميعا في التعليل لهذه القاعدة تعليلا مسهبا مستفيضا. (ينظر: أطفيش،١٩٨٦: ١٧٩/٣) وبدراسة هذه القاعدة الصرفية الكلية التي تنصُّ على أنّ اسم الفاعل من غير الثلاثيّ يأتي بزنة المضارع، وإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وكسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل من غير الثلاثيّ نجد جمعا من الصرفيين ذكرها، قال المكودي: "إذا أردت اسم الفاعل من غير الثلاثيّ أتيت بوزن مضارعه إلا أنك تكسر ما قبل الآخر، وتجعل عوض حرف المضارعة ميما زائدة مضمومة. وشمل غير الثلاثيّ: الرباعيّ الأصول كيُدحرِج، والرباعيَّ المزيد كيُحْرنْجِم، والثلاثيّ المزيد كينطَلِق ويستخْرِجُ، فتقول في اسم الفاعل من دَحرَج: مُدحْرِج، ومن احرنْجَم: مُحْرنْجِم، ومن انطلَق: مُنطلِق، ومن استخرَج: مُستخرِج"(المكودي:١٩٢) فالمتأمِّل في كلامه يرى نصّهم على وجوب ضمّ أوّل اسم الفاعل من غير الثلاثيّ، كما أشار إلى ذلك– أيضا: عبد القاهر الجرجانيّ(ت:٤٧١هـ) (٥٨)، وأبو حيّان(ت:٧٤٥هـ) (٥٠٩/٢) ، وابن هشام(ت:٧٦١هـ) (٢١٥/٣) فإن جاء على غير ذلك فهو غير مقيس، قال الشاطبي:" وما جاء من نحو: مِنْتِنٌ من (أَنْتَنَ)، ومِعِين في (مُعِين) من (أَعَانَ)، ومِغِيرَة في مُغِيرَة، فشاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه، والأصل الضَمُّ، وإنما كُسِرت إتْباعاً لحركة ما بعدها" (الشاطبي، ٢٠٠٧:٤/٣٨١). فـ (مِنتن، ومِعين، ومِغيرة) الواردة في نصّ الشاطبيّ: أسماء فاعلين من الأفعال (أنتَنَ، وأعَانَ، وأغَارَ) وهو غير رباعيّ، فالقياس فيه أن يكون على زنة المضارع، وأن تبدل المضارعة في أوله ميما مضمومة، لكن ورد عن العرب وسمع كسرها. وأمّا كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل من غير الثلاثيّ، فهو كما نصّ الصرفيون على ضربين : ظاهر، ومقدّر، قال الصّبان:" والمراد الكسر ولو تقديرا، كمُعْتَلّ، ومُخْتَار" (الصبان، ١٩٩٧:٢/٤٧٦)، فالكسر في هذين المثالين اللذين ذكرهما الصبان مقدر غير ظاهر. فإن كان الحرف الذي قبل الأخير مكسورا في المضارع أصلا مثل: يُدَحْرِج، فهل الكسرة في اسم الفاعل هي الكسرة التي كانت في المضارع، أم كسرة متجدّدة؟ خلاف بين الصرفيين، والذي نصّ عليه المرادي وذهب إليه أنها كسرة متجددة، وليست التي كانت في المضارع، قال:" وفهم من قوله[أي: قول ابن مالك في الألفية]: "مطلقا" أنه

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

إذا كان مكسورا قدِّر كسره, فتكون الحركة غير الحركة" (المرادي،٢٠٠٨: ٨٧١/٢) وقد أشار إلى هذا الخلاف أطفيش فقال:" واختلفوا في كسر ما قبل آخر اسم الفاعل غير الثلاثيّ فقيل: هو الكسر في مضارعه، وقيل: كسر جديد وهو الذي عليه المراديّ؛ لأنّ المغايرة مقصودة، فإن لم تكن لفظاً كانت تقديراً، ولأنه يكسر ولو فتح في المضارع يتعلَّم فهو متعلِّم، كما يدل عليه قوله: مع كسر متلوّ الأخير مطلقاً، أي: سواء كسر في المضارع أم فتح" (أطفيش،١٩٨٦: ١٨١/٣)

والذي تراه الباحثة أنّ الكسرة في اسم الفاعل حينئذ هي كسرة متجدّدة، وليست الكسرة التي كانت في الفعل المضارع؛ وذلك لاختلاف البناءين، وليكون العمل في بناء اسم الفاعل واحدا، سواء أفُتح ما قبل آخره، أم كُسر.هذا هو الأصل في اسم الفاعل من غير الثلاثيّ أن يكسر ما قبل آخره، فإن جاء على غير ذلك فهو شاذ لا يقاس عليه، ولا يقدح في اطّراد القاعدة الصرفية الكلية، فمن ذلك قولهم: أسهَبَ فهو مسهَبٌ، وأحْصَن فهو مُحصَنٌ، وألفجَ فهُو مُلفَجٌ (ينظر: الجرجاني،١٩٧٨:٥٨)والحملاوي(٦٢).وتأسيسا على ما سبق ترى الباحثة أن هذه القاعدة الصرفية الكليّة محلّ إجماع بين الصرفيّين، لم يخالف أحد منهم في اطرادها، وأن ما جاء شاذا مخالفا لهذه القاعدة الكلية لا يقدح في اطّرادها.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث تكشفت عدد من النتائج، أهمها:

١- القاعدة الكلية يراد بها: الحكم الكلي الذي يندرج تحته أمور جزئية، وهذه القاعدة مستندة إلى دليل من أدلة النحو والصرف.

٢-إكثار التلمساني من التمثيل للقاعدة الصرفية الكلية، وفي أحيان قليلة يرسل القاعدة الصرفية الكلية من غير تمثيل لها، وهذا قليل جدًّا عنده.

٣- وجوب لزوم الضم في مضارع الفعل الذي ماضيه على فَعُل، وما جاء مخالفا لذلك فهو محمول عند التلمساني على تداخل اللغات، أو على الشذوذ.

٤- وزن (فعُل)خص بالمعنى الذي لا يفارق، وهو ما كان صاحبه مطبوعا عليه، وما هو قائم به، نحو: كرُمَ ولؤُم.

٥-ومن القواعد الصرفية الكلية: التفريق بين وزني(افعلّ وافعالّ)، فكلاهما يدل على الألوان، إلا أن الفرق بينهما: أن (افْعالّ) يدل على اللون العارض غير الثابت، أما (افْعَلّ) فيدل على اللون الثابت غير العارض، وافْعَلّ عند الخليل وسيبويه مقصور من افْعالّ .

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م/١٤٤٦هـ

٦- وزنا(افْعلّ وافْعالّ) من أبنية الزيادة، وهمابناءان لازمان، لا يتعدّيان أبدا.

٧-مجيء المصدر على فِعَالة قياس فيما دل على حرفة أو ولاية من الفعل الثلاثي اللازم الذي على وزن(فعِل).

٨-كسر ما قبل الآخر من اسم الفاعل من غير الثلاثي على ضربين: ظاهر، ومقدر، مثال الثاني: مُخْتَار، ومحتلّ.

٩- كسر الميم في نحو: مِنتِن ومِعين، ومِغيرة، إنما هو إتباع لحركة التاء بعدها، ولا يجوز قياسه واطراده.

المصادر:

١. إطفيش، محمد بن يوسف، شرح لامية الأفعال، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٢. الأندلسي،أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي،ارتشاف الضرب من لسان العرب،تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط١،القاهرة،١٩٩٨م.

٣. التفتازاني، مسعود بن عمر، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، شرح وتحقيق د.عبد العال سالم مكرم، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، ط٨، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤. التلمساني، محمد بن العباس، تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال، تحقيق د. محمد مناصيري، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٣٨هـ -٢٠١٧م.

٥. ابن الأثير ، أبو السعادات مجد الدين محمد الشيباني الجزري، البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، ط١، مكة المكرمة -المملكة العربية السعودية،١٤٢٠هـ.

٦. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ -١٩٥٤م.

٧. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

٨. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي ، الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، مكتبة لبنان، ط١،بيروت،١٩٩٦م.

٩. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، لسان العرب، دار صادر، ط٣بيروت،١٤١٤هـ. مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط١، بالقاهرة، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

١٠. ابن الناظم، بدر الدين بن جمال الدين بن محمد بن مالك، خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال، تحقيق وتعليق: أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى، المكتبة الإسلامية، ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦هـ.

١١. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل، ط ٥ بيروت،١٩٧٩م.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

١٢.ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١،بيروت – لبنان،١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م

١٣.بحرق، جمال الدين محمد بن عمر، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال لبحرق، تحقيق: د. مصطفى النحاس، كلية الآداب –جامعة الكويت، ١٤١٤هـ –١٩٩٣ م.

١٤.الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي، المفتاح في الصرف ، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب –جامعة اليرموك مؤسسة الرسالة – بيروت ٤٠٧هـ –١٩٨٧م.

١٥.الحملاوي، الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض.

١٦.الرائقي، حمد بن محمد الرائقي المالكي فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ، المحقق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٧–١٤١٨هـ.

١٧.الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي السمنائي النجفي الرضي، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت١٠٩٣)، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

١٨.سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣القاهرة، ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م.

١٩.السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح الكتاب، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط١،بيروت – لبنان، ٢٠٠٨م.

٢٠.الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى،المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢١_ شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١،مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ –٢٠٠٧ م.

٢١.الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط١بيروت، ١٤١٧هـ –١٩٩٧م.

٢٢.عبد الحميد، الشيخ محمد محيي الدين دروس التصريف، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦–١٩٩٦م.

٢٣.الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، ، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٤.المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

٢٥.المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي،ط١، ١٤٢٨–٢٠٠٨م.

٢٦.المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، شرح المكودي على الألفية، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥هـ –٢٠٠٥م.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

٢٧.ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار السلام، القاهرة.

المجلات والدوريات:

٢٨.الأفعال المعتلة الثلاثية – دراسة وصفية مقارنة بين العربية والعبرية، عباس سليم زيدان، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، كلية الآداب، العدد(٤)، السنة الثانية، ٢٠١٠م. DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol1.Iss4.97

Sources

29.Itfeesh Muhammad bin Youssef, Explanation of Lamiyat al-Af'al, Ministry of National Heritage and Culture, Sultanate of Oman
١٩٨٦-١٤٠٧.AD

_30.Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Athir al-Din al-Andalusi, Irtishab al-Darb min Lisan al-Arab, investigation, explanation and study by Rajab Othman Muhammad, reviewed by Ramadan Abdel Tawab, Al-Khanji Library, 1st ed., Cairo, 1998 AD.

31.Al-Taftazani, Masoud bin Omar, Explanation of the Abridged Commentary on Al-Azzi's Morphology in the Art of Morphology, Explanation and Investigation by Dr. Abdel Aal Salem Makram Publisher: Al-Azhar Library
For Heritage, 8, 51417-1997

_32.Al-Tilimsani, Muhammad bin Al-Abbas, Verification of the Article and Facilitation of Access in Explaining the Lamiyat Al-Af'al, Verification by Dr.
Muhammad Manasiri, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, 1st ed., Beirut

33.Ibn al-Athir, Abu al-Sa'adat Majd al-Din Muhammad al-Shaibani al-Jazari, Al-Badi' in the Science of Arabic, Investigation and Study: Dr. Fathi Ahmad Ali al-Din, Umm al-Qura University, 1st ed., Makkah al-Mukarramah - Kingdom of Saudi Arabia
١٤٢٠AH.

34.Ibn Jinni Abu al-Fath Uthman Ibn Jinni al-Munsif, Explanation of the Book of Morphology by Abu Uthman al-Mazini, Dar Ihya al-Turath al-Qadim, 1st ed., 1373 AH - 1954 AD.

35.Ibn Asfour Ali bin Mumin bin Muhammad Al-Hadrami Al-Ishbili, The Great Enjoyment in Morphology, Ibn Asfour, Lebanon Library, 1st ed., Beirut, 1996 AD

36.Ibn Al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad Ibn Al-Sarri Ibn Sahl Al-Nahwi, The Principles of Grammar, edited by Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Risala Foundation, Lebanon - Beirut (n.d.(.

37.Ibn Manzur, Muhammad ibn Makram ibn Ali Abu al-Fadl, Lisan al-Arab, Dar Sadir, Beirut, 1414 AH. Reviewed by Ramadan Abd al-Tawab, Al-Khanji Library, 1st ed.
In Cairo 1418 AH - 1998 AD.

JOBS مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

١٠38.Ibn al-Nazim, Badr al-Din bin Jamal al-Din bin Muhammad bin Malik, Summary of Sayings on the Explanation of the Lamiyat al-Af'al, Investigation and Commentary by Ahmad bin Ibrahim bin Abd al-Mawla
Islamic Library, 2nd ed., 01426-2006

39.Ibn Hisham Abdullah bin Youssef bin Ahmed bin Abdullah bin Youssef, Abu Muhammad, the clearest paths to the Alfiyyah
Ibn Malik, Dar Al-Jeel 5, Beirut, 1979 AD.

40.Ibn Yaish Yaish Ibn Ali Ibn Yaish Ibn Abi Al-Saraya Muhammad Ibn Ali Abu Al-Baqa, Explanation of Al-Mufassal, introduced by Dr. Emil Badi' Yaqub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1st ed., Beirut - Lebanon, 1422 AH - 2001 AD.41

.By burning Jamal al-Din Muhammad bin Omar, opening the locks and resolving the problem with the explanation of the Lamiyat al-Af'al al-Burhaq, edited by Dr. Mustafa al-Nahhas, Faculty of Arts - Kuwait University. 1414 AH - 1993 AD.

_42.Al-Jurjani, Abu Bakr Abdul Qaher bin Abdul Rahman bin Muhammad Al-Farsi, Al-Miftah fi Al-Sarf, edited and introduced by Dr. Ali Tawfiq Al-Hamad, Faculty of Arts - Yarmouk University, Al-Risala Foundation - Beirut 407 AH - 1987 AD.

43.Al-Hamlawi, Sheikh Ahmed Al-Hamlawi, Shadha Al-Aref fi Fann Al-Sarf, edited by Nasrallah Abdul Rahman Nasrallah, Al-Rushd Library, Riyadh, (first edition.(
Yarmouk Al-Risala Foundation - Beirut 407 AH - 1987 AD.

_44.Al-Hamlawi, Sheikh Ahm Al-Hamlawi, The Fragrance of Custom in the Art of Morphology, edited by: Nasrallah Abdel-Rahman Nasrallah, Al-Rashd Library, Riyadh (n.d.(.

45.Al-Ra'iqi, Hamad bin Muhammad Al-Ra'iqi Al-Maliki, Fath Al-Muta'ali on the poem called Lamiyat Al-Af'al, edited by Ibrahim bin Suleiman Al-Ba'imi, publisher: Islamic University of Medina, 1417 AH 1418

46.Al-Radhi, Muhammad ibn al-Hasan al-Astarabadi al-Samanai al-Najfi al-Radhi, Explanation of Ibn al-Hajib's Shafiyyah with Explanation of its Evidences by the Great Scholar Abd al-Qadir al-Baghdadi, Author of the Treasury of Literature (d.) (1093), edited by a group of professors, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon (n.d

Sibawayh Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi by allegiance, the book, edited by: Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, 3rd edition, Cairo, 1408 AH١٩٩٩-

47.Al-Sirafi, Abu Saeed Al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban, Explanation of the Book, Investigator: Ahmed Hassan Mahdali Ali Sayyid Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1st ed

48.Al-Sabban Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban Al-Shafi'i, Al-Sabban's Commentary on Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah (d.) (1206 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1st ed.
Beirut, 1417 AH - 1997 AD.

JOBS مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والعشرون
٢٠٢٥م /١٤٤٦هـ

49. Abdul Hamid Sheikh Muhammad Muhyi al-Din Lessons of the Modern Library Beirut
Conjugation
١٩٩٦-٠١٤١٦A
50.Al-Farahidi Abu Abdul Rahman Al-Khalil bin Ahmed, The Book of the Eye, edited by Dr. Mahdi Al-Makhzoumi and Dr. Ibrahim Al-Samarra'i, Dar and Library of Al-Hilal (no date(
)dt(
51.Al-Mubarrad Muhammad bin Yazid bin Abdul Akbar Al-Thamali Al-Azdi, Al-Muqtabas, edited by Muhammad Abdul Khaliq Azima, Alam Al-Kutub, Beirut, (first edition.(
52.Al-Muradi, Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali, Clarification of Objectives and Paths with an Explanation of Ibn Malik's Alfiyyah, Explanation and Investigation by Abd al-Rahman Ali
Suleiman, Dar Al Fikr Al Arabi, 1st ed., 1428 AH - 2008 AD.
53.Al-Makoudi, Abu Zaid Abdul Rahman bin Ali bin Saleh Al-Makoudi, Al-Makoudi's Explanation of the Alfiyyah, Investigation: Dr. Abdul Hamid Handawi, Modern Library
Beirut - Lebanon 1425 AH - 2005 AD.
54.Nazir al-Jaysh, Muhammad ibn Yusuf ibn Ahmad, Muhibb al-Din al-Halabi, Introduction to the Rules with an Explanation of the Facilitation of Benefits, edited by a group of professors, Dar al-Salam, Cairo. (1st ed(.
Magazines and periodicals:
Defective Triliteral Verbs - A Descriptive Comparative Study between Arabic and Hebrew, Abbas Salim Zidane, Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, University of Wasit, College of Arts, Issue (4), Second Year, 2010.
DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol1.Iss4.973

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية